

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

بنهاية مارس الماضي.. ويمكن تقديمها لتمويل مشروعات الحكومة التنموية والقطاع الخاص

13 مليار دينار سيولة فائضة لدى البنوك الكويتية

سقف التمويل 90٪
من ودائع العملاء
والصكوك والسندات
وشهادات الإيداع
65,6 مليار دينار
قاعدة التمويل لدى
البنوك الكويتية
بنهاية مارس
الماضي

حيث سجلت 5,42 مليارات دينار بانخفاض نسبتته 5,3٪ على أساس سنوي وبحصة من إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية نسبتها 8,5٪. أما ودائع العملاء فكانت دون تغيير، حيث بلغت نهاية مارس 2018 حوالي 3,94 مليارات دينار. كما بلغت نسبة القروض إلى الودائع 74,3٪. أما بنك الخليج فترتيبه الرابع بقاعدة ودائع قيمتها 4,89 مليارات دينار وبحصة سوقية نسبتها 7,7٪، بينما بلغت ودائع العملاء 3,59 مليارات دينار دون تغيير على أساس سنوي. أما نسبة القروض إلى الودائع فبلغت 76,6٪.

(متضمنة ودائع بنك بوبيان المملوك من قبل الوطني) وبنسبة نمو على أساس سنوي بلغت 6,6٪. يتصدر بنك الكويت الوطني البنوك الكويتية بقاعدة ودائعه ويستحوذ على حصة 34,6٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية. ويتصدر أيضا بودائع عملائه التي بلغت 14,3 مليار دينار ما يعادل حصة سوقية نسبتها 30,4٪ وبنسبة نمو 8,6٪ على أساس سنوي. أما نسبة القروض إلى الودائع فقد بلغت لمجموعة البنك الوطني 65,2٪ نهاية مارس 2018 وهي من الأفضل في الكويت بعد البنك التجاري وأقل بكثير من نسبة الـ 90٪ للسقف المحدد من قبل بنك الكويت المركزي.

بيت التمويل الكويتي

أما بيت التمويل الكويتي فلهذه ثاني أعلى قاعدة ودائع بقيمة 14 مليار دينار وبارتفاع نسبتته 6,7٪ على أساس سنوي وهي تشكل 22٪ من قاعدة ودائع البنوك الكويتية. أما ودائع العملاء لدى بيت التمويل الكويتي فقد بلغت نهاية الربع الأول 2018 حوالي 11,76 مليار دينار ويستحوذ على حصة سوقية نسبتها 25٪. بالتالي يستحوذ الوطني وبيتك مجتمعين على 55,5٪ من ودائع العملاء لدى البنوك الكويتية. كما بلغت نسبة القروض إلى الودائع لدى بيتك 65,2٪ وهي من الأفضل في الكويت.

برقان والخليج

يعد بنك برقان ثالث أكبر بنك من حيث قاعدة الودائع.



المحل المالي

تمتلك البنوك الكويتية قاعدة تمويل قوية من ودائع العملاء والصكوك والسندات وشهادات الإيداع تصل إلى 65,6 مليار دينار فيما تبلغ إجمالي قيمة محفظة الإقراض لديها بنهاية مارس الماضي 46,12 مليار دينار ويضع بنك الكويت المركزي سقفا للإقراض بنسبة 90٪ من إجمالي قاعدة التمويل (أي ما يعادل 59,01 مليار دينار). وبناء عليه، فإن هناك سيولة فائضة بالبنوك الكويتية تمثل القدرة التمويلية التي تمتلكها تلك البنوك بنهاية الربع الأول لتمويل مشروعات الحكومة والقطاع الخاص تصل إلى 13 مليار دينار وهو الفارق بين مستوى الإقراض للقاعدة التمويلية لديها في الوقت الحالي البالغ 71٪ والسقف الأقصى الذي يحدده بنك الكويت المركزي.

ولتحليل مساحة الإقراض الإضافية للبنوك الكويتية وقدرتها على تمويل المشاريع الاقتصادية والأمنائية الضخمة في البنى التحتية ومشاريع تطوير القطاع النفطي وقطاع الطاقة والإنشاءات وآخرها خطة مؤسسة البترول الكويتية لاقتراض ما يصل إلى 2,6 مليار دولار من البنوك لبناء مرفأ في مجمع الزور الذي يضم أيضا مصفاة ومنشأة للبتروكيماويات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، أعدت وحدة الأبحاث الاقتصادية بجزيرة «الانباء» دراسة

تقديرية عن قدرة وطاقة البنوك التمويلية بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي. وتبين من البيانات المالية للربع الأول من عام 2018 أن معظم البنوك تتمتع بمساحة إقراض جيدة لتمويل مشاريع القطاع العام والخاص تقدر بحوالي 13 مليار دينار يتصدرها الوطني ويتك. كما تتضمن قاعدة المصادر التمويلية للبنوك ودائع المواطنين الحكومية وودائع المؤسسات المالية والسندات والصكوك المصدرة وشهادات الإيداع.

قاعدة تمويل قوية

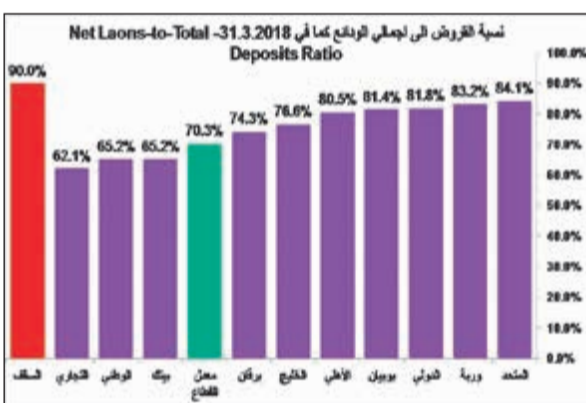
بلغت قاعدة الودائع الإجمالية للبنوك الكويتية (بما في ذلك ودائع العملاء) ونسبة نمو 5,4٪ على أساس سنوي ما يعادل ارتفاع قيمته 2,42 مليار دينار. أما الودائع من البنوك والمؤسسات المالية تشكل النسبة المتبقية

26٪ ما يعادل 16,67 مليار دينار. أما إجمالي قاعدة المصادر التمويلية للبنوك الكويتية التي تحتسب على أساسها نسبة القروض إلى الودائع والتي تتضمن أيضا السندات والصكوك المصدرة وشهادات الإيداع فقد بلغت 65,6 مليار دينار نهاية شهر مارس 2018.

الوطني

بإجمالي قاعدة ودائع (ودائع العملاء + ودائع من البنوك والمؤسسات المالية) بلغت نهاية الربع الأول 2018 حوالي 22 مليار دينار

46,12 مليار دينار
محفظة قروض
القطاع المصرفي
بما يعادل 71٪ من
قاعدة التمويل
«الوطني» يمتلك
أكبر قاعدة تمويل
ونسبة قروض
«بيتك» للودائع
وصلت لـ 65٪



«غولدمان ساكس»: مستقبل النفط بخير

وأضاف «ساكس» أن مستوى العجز الحالي في الإنتاج ونمو الطلب وزيادة مستويات اضطرابات الإمدادات جميعها تؤدي إلى انخفاض المخزونات بشكل أكبر. وقال البنك إن اقتراح منظمة أوبك بزيادة الإمدادات سيؤدي إلى زيادة الإنتاج العام المقبل، وهو ما يخفف الطاقة الإنتاجية الاحتياطية.

أكد بنك غولدمان ساكس أن نظريته المستقبلية مازالت إيجابية للنفط، مضيفا أن خطة كل من السعودية وروسيا لإنعاش الإنتاج بعد أكثر من عام من القيود تشير إلى أن الإمدادات محدودة، ولا تعتبر تطورا سلبيا للأسعار. حتى مع زيادة الإنتاج بمليون برميل، حيث إن هذه الكمية تعوض فقط انخفاض الإنتاج غير الإيرادي من دول أخرى.

«دانة» تبيع حصتها في «أماكن»

ووافق مجلس إدارة دانة الصفاة الغذائية على العرض المقدم من شركة «أوفر لاند العقارية» والخاص بشراء كامل حصة «دانة» في شركة «أماكن العقارية»، والبالغة 8,534 ملايين سهم بمبلغ 2,4 مليون دينار. وتوقعت الشركة في

البيان تحقيق ربح حدود 458 ألف دينار جراء عملية البيع، موضحة أنه سيتم تحديد الأثر المالي النهائي عند إعداد البيانات المالية بواسطة مراقب الحسابات. وقام مجلس إدارة الشركة بانتخاب صاحب صالح خاجة نائبا لرئيس مجلس الإدارة.

«الامتيازات» تخفض رأسمالها لإطفاء خسائر

أعلنت شركة الامتيازات الخليجية القابضة عن حصولها على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية بخصوص إعادة هيكلة رأسمال الشركة. وبحسب بيان الشركة للبورصة أمس ستقوم بطلب عقد جمعية عمومية غير عادية للموافقة على إعادة الهيكلة. وأوضحت الشركة أن إعادة الهيكلة تتضمن إطفاء الخسائر المترتبة بقيمة

2,3 مليون دينار تقريبا ليصبح رأس المال نحو 949,88 ألف دينار، ثم زيادة رأسمال الشركة بقيمة 3,05 ملايين دينار ليصبح بعد الزيادة 4 ملايين دينار. وسجلت الشركة خسائر العام الماضي بقيمة 1,24 مليون دينار، مقابل خسائر بنحو 270 ألف دينار عام 2016.

«بوخمسين» تبيع 500 ألف سهم في «KIB»

باعت مجموعة بوخمسين القابضة 500 ألف سهم في بنك «KIB»، وذلك عبر شركة البركة الكويتية للتجارة العامة والمقاولات. وبحسب بيان بورصة الكويت أمس، فإن الصفقة تمت خلال تعاملات الأحد الماضي،

بمتوسط سعر بلغ 218 فلسا للسهم الواحد، لتبلغ قيمة البيع 109 آلاف دينار. وتمتلك المجموعة وشركاتها التابعة والزبيلة 35,87٪ من أسهم البنك، بينما تمتلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 8,53٪.

بيع حقوق البث التلفزيوني يشكل 50٪ من إجمالي الدخل

5,66 مليارات دولار إيرادات

كأس العالم «روسيا 2018»

أيام قليلة ويبدأ كأس العالم 2018 في روسيا وهو الحدث الكروي الأبرز عالميا، فجانبا لغة الإحصائيات والأهداف ونجوم تساوي الملايين على أرضية المستطيل الأخضر، هناك لغة أخرى تحيط بالحدث الرياضي الأهم وهي العوائد والأرباح الضخمة التي ستجنيها الدولة المنظمة للحدث بالإضافة إلى أرباح سيجنيها الاتحاد الدولي لكرة القدم من البطولة. ويرى مراقبون أن إيرادات الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) من تنظيم كأس العالم في روسيا الشهر المقبل ستخضع تقريبا لـ 1٪ بالمقارنة ما حققه الاتحاد من إيرادات في كأس العالم في البرازيل عام 2014 بسبب غياب دولتين عن البطولة وهما إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. وسيؤدي غياب إيطاليا وأمريكا عن البطولة إلى خسارة صفقات البث غير المبيعة التي تقدر بنحو 200 مليون دولار، بالإضافة إلى حقوق تسويق. وبحسب إحصائيات رسمية بلغ إجمالي إيرادات الفيفا من تنظيم كأس العالم في البرازيل عام 2014 بلغ 5,7 مليارات دولار، فيما تشير التوقعات إلى بلوغ الإيرادات من كأس العالم في روسيا 5,66 مليارات دولار. ويشكل بيع حقوق البث التلفزيوني نحو 50٪ من إجمالي الدخل، فيما تشكل حقوق التسويق، ما مثل 32٪ وتمثل عائدات الفيفا من بيع التذاكر 11٪ من كأس العالم، وتجنني «الفيفا» أرباحها من عدة طرق، منها بيع حقوق البث التلفزيوني، وحقوق التسويق، بالإضافة إلى حقوق التراخيص وعائدات بيع التذاكر. في حين تأتي نفقاتها في مساعدتها للاتحادات الوطنية، بالإضافة إلى البلد المضيف لكأس العالم، يضاف إلى ذلك تقديم الجوائز للدول الفائزة ومصاريف المنتخب المشاركة كأسفر والإقامة والتأمين الصحي للاعبين.

ويعتبر الاتحاد الدولي لكرة القدم أو ما يسمى الفيفا الهيئة المنظمة للعبة كرة القدم في العالم، ولها من العمر أكثر من 100 عام، وتضم أكثر من 200 من اتحادات كرة القدم في العالم، وهي منظمة غير ربحية ولكن هذا لا يعني عدم تحقيقها أرباحا. وتامل روسيا في كسر الرقم الذي حققته البرازيل من إيرادات حصلت عليها من تنظيم البطولة وصلت إلى 11 مليار دولار بالإضافة إلى ملايين السياح الذين تدفقوا إلى بلاد السامبا وساهموا في إنعاش الاقتصاد البرازيلي. ويذكر أن جنوب أفريقيا التي استضافت كأس العالم 2010 حققت إيرادات بلغت 3,5 مليارات دولار وملايين السياح الذين زاروا البلد الأفريقي.

